

المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال

الباحث: الجازي الكبيسي

كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر

ملخص:

يتناول هذا البحث موضوع المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال في التشريع القطري، باعتبار أن جريمة غسل الأموال تعد من أخطر الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود لما تسببه من تهديد للاستقرار المالي والاقتصادي وتقويض لثقة الأفراد بالمؤسسات المالية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل التطورات التشريعية التي شهدتها دولة قطر، خصوصاً بعد صدور القانون رقم (18) لسنة 2025 المعدل لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019، والذي عزز من الإطار المؤسسي والتنظيمي لمكافحة هذه الجرائم، عبر توسيع اختصاصات اللجنة الوطنية ومنح وحدة المعلومات المالية استقلالية قانونية ومالية أكبر.

وتتمثل إشكالية البحث في مدى قدرة المنظومة القطرية على تحقيق التوازن بين فعالية الإجراءات التحفظية والمصادرة من جهة، وضمان الحقوق والحريات الأساسية للأفراد من جهة أخرى، خاصة مع اتساع صلاحيات الجهات المختصة في التجميد والحجز والمصادرة. ومن هنا انطلق التساؤل الرئيسي للدراسة حول مدى نجاح التشريع القطري بعد تعديلات 2025 في تحقيق التوازن بين سرعة وفعالية الإجراءات التحفظية والمصادرة وبين الضمانات القانونية ومعايير مجموعة العمل المالي.

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية القطرية المتعلقة بالمصادرة والتدابير التحفظية، ومقارنتها ببعض التشريعات العربية، خاصة الإماراتية والجزائرية، إضافة إلى مقارنتها بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

وتكمن أهمية البحث في توضيح الفروق بين مفاهيم التجميد والحجز التحفظي والمصادرة، وبيان الطبيعة القانونية لكل منها، إلى جانب دعم الممارسين القانونيين والجهات المختصة بفهم آليات تطبيق هذه التدابير كما يهدف البحث إلى تحليل الإطار التشريعي القطري، وقياس مدى توافقه مع المعايير الدولية، وإبراز نقاط القوة في التجربة القطرية، مع تقديم توصيات تساهم في تعزيز فعالية المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني للمصادرة والتدابير التحفظية في التشريع القطري، وبيان مدى فاعليته في مكافحة جرائم غسل الأموال، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

تحليل التنظيم القانوني للمصادرة والتدابير التحفظية في التشريع القطري وبيان نطاق تطبيقها،

بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريع القطري والمعايير والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال، إبراز الجوانب الإيجابية والعملية التي تميز التجربة القطرية في مجال المصادرة والتدابير التحفظية، تقييم مدى فعالية إجراءات المصادرة والتدابير التحفظية في الحد من جرائم غسل الأموال وتجفيف منابعها المالية.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، المصادرة، الإجراءات التحفظية، وحدة المعلومات المالية، اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

Confiscation and Provisional Measures in the Fight Against Money Laundering

Al Jazi Al-Kubaisi

Abstract

This research examines confiscation and precautionary measures in combating money laundering under Qatari legislation, considering that money laundering is among the most serious transnational economic crimes due to its threat to financial and economic stability and its undermining of public confidence in financial institutions. The importance of this study arises from the legislative developments witnessed in the State of Qatar, particularly following the issuance of Law No. (18) of 2025 amending the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Law No. (20) of 2019. The amendment strengthened the institutional and regulatory framework for combating such crimes by expanding the powers of the National Committee and granting the Financial Information Unit greater legal and financial independence.

The research problem lies in assessing the extent to which the Qatari legal framework is capable of achieving a balance between the effectiveness of precautionary measures and confiscation procedures on the one hand, and the protection of individuals' fundamental rights and freedoms on the other hand, especially in light of the expanded powers granted to competent authorities regarding freezing, seizure, and confiscation. Accordingly, the study raises the main question of whether the Qatari legislation, following the 2025 amendments, has succeeded in balancing the speed and effectiveness of precautionary and confiscation measures with legal guarantees and the standards of the Financial Action Task Force (FATF).

The study adopts a descriptive, analytical, and comparative methodology through examining and analyzing Qatari legal provisions related to confiscation and precautionary measures, while comparing them with selected Arab legislations, particularly those of the United Arab Emirates and Algeria, in addition to comparing them with international standards issued by the FATF.

The significance of this research lies in clarifying the distinctions between the concepts of freezing, precautionary seizure, and confiscation, as well as explaining the legal nature of each measure. Furthermore, the study aims to support legal practitioners and competent authorities in understanding the mechanisms for implementing such measures. It also seeks to analyze the Qatari legislative framework, evaluate its compatibility with international standards, highlight the strengths of the Qatari experience, and provide recommendations that contribute to enhancing the effectiveness of confiscation and precautionary measures in combating money laundering.

This research aims to study the legal framework governing confiscation and precautionary measures under Qatari legislation and to assess their effectiveness in combating money laundering crimes through achieving the following objectives:

Analyzing the legal regulation of confiscation and precautionary measures under Qatari legislation and clarifying their scope of application.

Identifying points of convergence and divergence between Qatari legislation and international standards and conventions related to combating money laundering.

Highlighting the positive and practical aspects that distinguish the Qatari experience in the field of confiscation and precautionary measures.

Evaluating the effectiveness of confiscation and precautionary measures in reducing money laundering crimes and drying up their financial sources.

Keywords: Money Laundering, Confiscation, Precautionary Measures, Financial Information Unit, National Committee for Combating Money Laundering.

المقدمة:

تعد جريمة غسل الأموال من أخطر الجرائم الاقتصادية العابرة للحدود لما تخلفه من آثار مباشرة على استقرار النظام المالي والنمو الاقتصادي وثقة المتعاملين في مؤسسات الدولة، فالغسل لا يقف عند حد إضفاء المشروعية الشكلية على عوائد أنشطة غير مشروعة (مخدرات، رشوة، اتجار بالبشر، تمويل الإرهاب)، بل يمتد ليقوض أسس المنافسة الشريفة، ويرفع مخاطر السمعة للمؤسسات المالية، ويضعف فاعلية السياسات النقدية والمالية للدولة، ومن هنا برزت الحاجة إلى تبني منظومات تشريعية ومؤسسية متكاملة لا تكتفي بالتجريم والعقاب اللاحق، بل تسبق ذلك بإجراءات تحفظية فعالة تحول دون تهريب العائدات وتمويلها، وتتيح تتبعها وحجزها ومصادرتها بآليات سريعة وذات ضمانات.

وفي هذا السياق شهد الإطار القانوني القطري تطوراً نوعياً منذ صدور قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019 وتعديله بالمرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021، وصولاً إلى القانون رقم (18) لسنة 2025 الذي أدخل تحديثات مؤسسية مهمة، أبرزها إعادة تنظيم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوسيع تمثيل الجهات فيها، وتعزيز استقلالية وحدة المعلومات المالية ومنحها شخصية معنوية وموازنة ملحقة، بما يرسخ نهجاً وطنياً منسقاً لإدارة المخاطر والالتزامات، وهذه التطورات تعكس اتساق السياسة التشريعية القطرية مع المعايير الدولية (وخاصة توصيات مجموعة العمل المالي FATF) التي تشدد على المنهج القائم على المخاطر، وتكامل الأدوار بين واضعي السياسات، والجهات الرقابية، ووحدة المعلومات المالية، والنيابة العامة والسلطة القضائية.

ويركز هذا البحث على محورين متلازمين في المنظومة القطرية:

– الإجراءات التحفظية، بما تشمل من أوامر مؤقتة وسريعة مثل التجميد والمنع من التصرف، والحجز التحفظي، والتحفيز على السجلات والأدلة الرقمية

– المصادرة باعتبارها الأداة الختامية لاسترداد المتحصلات غير المشروعة وإبطال آثار الجريمة.

مشكلة البحث:

تواجه المنظومة القانونية في دولة قطر رغم تطورها اللافت في مجال مكافحة غسل الأموال تحدياً دقيقاً يتمثل في تحقيق التوازن بين الفعالية الإجرائية والضمانات القانونية عند تطبيق التدابير التحفظية والمصادرة، فبعد صدور قانون 2019 وما تبعه من تعديل جوهري عام 2025 أصبح الإطار التشريعي أكثر نضجاً واتساقاً مع توصيات مجموعة العمل المالي FATF خصوصاً فيما يتعلق باستقلال وحدة المعلومات المالية وتوسيع صلاحياتها وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الأجهزة المعنية، ومع ذلك يظل التطبيق العملي لهذه الإجراءات ميداناً تتقاطع فيه الاعتبارات القانونية والواقعية والسياسية، حيث تظهر أحياناً فجوات تؤثر في سرعة التحفظ على الأموال المشبوهة أو في كفاءة إدارتها ومصادرتها النهائية.

وتتجسد الإشكالية في أن السعي نحو ردع الجريمة المالية ومصادرة عائداتها قد يصطدم أحياناً بمبادئ جوهريّة في العدالة الإجرائية مثل حماية غير حسن النية وحق الملكية وضمان التناسب وعدم المساس بحقوق الدفاع، كما أن التعاون الدولي في تنفيذ أوامر التجميد والمصادرة يثير تساؤلات حول حدود سيادة القانونية ومدى جاهزية النظام الوطني للاعتراف المتبادل بالأحكام الصادرة من الخارج خاصة في ظل تطور أساليب غسل الأموال عبر الأصول الرقمية والعملات المشفرة.

من ثم تكمن مشكلة البحث في محاولة تقييم مدى نجاح التعديلات القطرية الأخيرة في بناء منظومة متوازنة تحقق فعالية حقيقية في إجراءات التحفظ والمصادرة من جهة وترسخ ضمانات العدالة وحماية الحقوق من جهة أخرى بما ينسجم مع معايير FATF ويعكس مكانة قطر كدولة تسعى لتطبيق أعلى معايير الشفافية المالية وسيادة القانون.

أسئلة البحث

التساؤل الرئيسي للبحث

إلى أي مدى تحقق المنظومة القطرية بعد تعديل 2025 توازناً فعالاً بين سرعة الإجراءات التحفظية والمصادرة في جرائم غسل الأموال وبين الضمانات القانونية ومعايير FATF؟

الأسئلة الفرعية

- كيف حدد المشرع القطري الطبيعة القانونية للتدابير التحفظية بعد تعديل 2025؟
- هل ساهمت تعديلات 2025 في إعادة تنظيم الاختصاص بين الجهات المعنية بما يحقق سرعة الإجراء دون الإخلال بضمانات العدالة؟
- ما الإطار القانوني والعملي لنطاق المصادرة في التشريع القطري؟
- إلى أي مدى ينسجم النظام القطري في مجال التحفظ والمصادرة مع توصيات مجموعة العمل المالي FTAT؟
- كيف يمكن تقييم فعالية التجربة القطرية مقارنة بالتجارب الإقليمية كالتجربة الإماراتية والجزائرية من حيث السرعة الإجرائية والتعاون الدولي في استرداد الأصول؟

أهمية البحث

فمن الناحية النظرية، يساهم في تفكيك مفاهيم كثيراً ما تختلط في الأدبيات والممارسة (كالتجميد، الحجز التحفظي، المنع من السفر، والمصادرة)، ويقدم تمييزاً واضحاً بين طبيعتها ووظائفها وحدودها. ومن الناحية التطبيقية، يزود الممارسين (قضاة، أعضاء نيابة، محامين، وضباط امتثال) بدليل مفاهيمي مبسط حول كيفية استخدام هذه الأدوات بفعالية مع الحفاظ على الضمانات الإجرائية وحقوق ذوي المصلحة حسني النية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية:

- تحليل الأطر القانونية القطرية المنظمة للمصادرة والتدابير التحفظية.
- رصد أوجه التوافق والاختلاف بين التشريع القطري والمعايير الدولية.
- إبراز الجوانب المتميزة في التجربة القطرية وإمكانات تطويرها.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية المصادرة وتبسيط الإجراءات التحفظية.
- دعم فهم القانون والممارسين للآليات القانونية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال في دولة قطر.

منهجية البحث

أولاً: نوع المنهج المستخدم

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وهو من أكثر المناهج ملائمة للدراسات القانونية التي تهدف إلى تفسير النصوص واستنباط أحكامها وتحليلها ومقارنتها بتجارب أخرى.

يعد المنهج الوصفي مناسباً لأنه يصف الواقع التشريعي القطري في مجال مكافحة غسل الأموال، ويبرز النصوص القانونية ذات الصلة بالمصادرة والإجراءات التحفظية، سواء في القانون رقم (20) لسنة 2019 أو تعديلاته بالقانون رقم (18) لسنة 2025.

أما المنهج التحليلي فقد استخدم لتحليل النصوص التشريعية ومضامينها، وبيان مدى انسجامها مع المبادئ القانونية العامة، خصوصاً مبدأ المشروعية، وضمانات المحاكمة العادلة، وحماية حق الملكية.

وفي حين أدرج المنهج المقارن للموازنة بين القانون القطري وبعض التشريعات العربية (كالجزائر والإمارات) والمعايير الدولية (توصيات FATF)، بهدف استجلاء نقاط القوة ومجالات التطوير في التجربة القطرية. ويتميز هذا الدمج المنهجي بقدرته على الجمع بين الوصف الدقيق للنصوص والتحليل النقدي للمضامين والمقارنة المعيارية، وهو ما يتيح فهماً أعمق لمدى فاعلية المنظومة القطرية في تحقيق التوازن بين مقتضيات مكافحة الجريمة وحماية الحقوق الفردية.

ثانياً: أدوات البحث ومصادر المعلومات

اعتمد البحث على مزيج من المصادر التشريعية، والدراسات الأكاديمية، والوثائق الدولية، يمكن تصنيفها كما يلي:

1. المصادر التشريعية الوطنية:

- القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكامه.
- القانون رقم (18) لسنة 2025 المنشور في الجريدة الرسمية القطرية العدد الثالث والعشرون بتاريخ 11 سبتمبر 2025.

وقد تم تحليل هذه النصوص لاستخراج الأحكام الخاصة بالمصادرة والتجميد والحجز التحفظي ودور اللجنة الوطنية ووحدة المعلومات المالية.

2. المراجع الأكاديمية:

دراسات عربية معاصرة تناولت الجريمة من أبعادها القانونية والإجرائية، مثل دراسات قيشاح نبيلة (2015)، دانة النتشة (2018)، خالد حلمي (2015)، عيسى الضويحي (2021).

3. الوثائق والمعايير الدولية:

- توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بنسختها المحدثه لعام 2022.
- وثائق مجموعة العمل المالي الإقليمية (MENAFATF) الخاصة بتقييم التزام الدول العربية.
- وقد استخدمت هذه الوثائق كمعيار للحكم على مدى توافق التشريع القطري مع الالتزامات الدولية.

4. التحليل المقارن:

أجري تحليل مقارن بين قطر ودول أخرى عربية، لإبراز خصائص المنهج القطري الذي يقوم على المركزية المؤسسية والشفافية والتقييم الوطني للمخاطر.

ثالثاً: نطاق البحث وحدوده

- ينحصر نطاق هذا البحث في دراسة المصادرة والإجراءات التحفظية المتعلقة بجريمة غسل الأموال دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو التقنية.
- ويركز البحث على الحالة القطرية في ضوء تعديل 2025، بوصفه الإطار الأحدث الذي يعكس التوجه التشريعي الوطني.
- ويغطي التحليل أيضاً الإطار المقارن العربي والدولي بقدر ما يخدم هدف البحث الأساسي، وهو قياس مدى اتساق النظام القطري مع المبادئ القانونية العامة والمعايير الدولية.
- أما من حيث الزمن، فيتناول البحث الفترة من 2019 حتى 2025، وهي المرحلة التي شهدت التطوير التشريعي المؤسسي لمنظومة مكافحة غسل الأموال في قطر.
- ومن حيث المكان، يقتصر نطاق الدراسة على دولة قطر مع الإشارة المقارنة للتجارب القريبة (الجزائر والإمارات).

رابعاً: فرضيات البحث

ينطلق البحث من ثلاث فرضيات رئيسية:

1. أن القانون القطري رقم (18) لسنة 2025 أدخل تحسينات جوهرية على منظومة مكافحة غسل الأموال من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الرقابية والقضائية.
2. أن الإجراءات التحفظية والمصادرة في القانون القطري تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الدولية (توصيات FATF) من حيث المفهوم والضمانات.
3. أن المنظومة القطرية قادرة على تحقيق التوازن بين حماية النظام المالي وصون حقوق الأفراد، بفضل الإطار القانوني والمؤسسي المتكامل الذي تم تطويره.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

نبيلة قيشاح (2015) آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري 1591

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني الجزائري لمكافحة جريمة تبييض الأموال وآلياتها الوقائية والكشفية، مع التركيز على الإبلاغ عن العمليات المشبوهة ودور البنوك والهيئات المالية في الحد من الجريمة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة النصوص القانونية الجزائرية مع المعايير الدولية، وخلصت إلى أن المشرع الجزائري وضع منظومة قانونية متكاملة تشمل الإبلاغ الإجمالي عن الشبهات وإنشاء خلية الاستعلام المالي كهيئة مختصة بالتحري وجمع المعلومات، كما أبرزت أن فعالية هذه الخلية ما تزال محدودة بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية، ما يستدعي تعزيز استقلالها وتزويدها بالموارد اللازمة. أوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات وتفعيل التعاون الدولي لمواكبة التغيرات المستحدثة في أساليب تبييض الأموال.

الدراسة الثانية:

دانة نبيل شحدة النتشة (2018) الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال 1592

تناولت هذه الرسالة الإطار الدولي لمكافحة غسل الأموال من خلال دراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية فيينا 1988، واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي المقارن، وركزت على التفاعل بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، مع مناقشة العقبات التي تواجه الدول في التطبيق العملي، وخلصت إلى أن الجريمة ذات طابع عابر للحدود مما يستوجب تعاوناً دولياً وثيقاً، وأوصت بإنشاء شبكات تبادل معلومات مالية دولية أكثر فعالية. كما أكدت أهمية التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي لتفادي الثغرات التي تستغلها شبكات غسل الأموال.

الدراسة الثالثة:

خالد سعد زغلول حلمي (2015) مكافحة جرائم غسيل الأموال في التشريع المقارن 1593

استعرضت هذه الدراسة الجهود القانونية المقارنة في مواجهة جرائم غسل الأموال في ضوء القوانين العربية والأجنبية، مبرزة تزايد خطورة الجريمة مع دخول عصابات الجريمة المنظمة والمؤسسات المالية غير المشروعة، واعتمد الباحث على المنهج المقارن لتحليل التشريعات المصرية والأوروبية، وأوضح أن تبييض الأموال أصبح تهديداً للاستقرار الاقتصادي والاستثماري، إذ يؤدي إلى منافسة غير مشروعة وتشويه مناخ الاستثمار، وأوصت الدراسة بتعزيز دور البنك المركزي في الرقابة على

1591 نبيلة قيشاح، "آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"، مجلة الحقوق والعلوم السياسي، المجلد 2 العدد 4، 2015.

1592 دانة نبيل شحدة النتشة، "الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال"، (رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2018).

1593 خالد سعد زغلول حلمي، "مكافحة جرائم غسيل الأموال في التشريع المقارن"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 89 (2015).

المؤسسات المالية والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وربط العقوبات بالمخاطر الاقتصادية المترتبة على الجريمة، كما شددت على أن مكافحة غسل الأموال لا تتعارض مع سياسات الحرية الاقتصادية طالما كانت في إطار قانوني منظم.

الدراسة الرابعة:

عيسى طلال الضويحي (2021) الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب 1594

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الخصوصية الإجرائية لملاحقة جرائم غسل الأموال في التشريع الإماراتي مقارنة بالتشريعات الكويتية والمصرية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. خلص الباحث إلى أن المشرع وضع آليات جزائية خاصة تتضمن تجميد الأموال والتحفيز عليها والمصادرة في حالات محددة، مع ضمانات قانونية للمتهمين، كما أشار إلى أن النيابة العامة تملك صلاحيات واسعة في الحجز والمصادرة، وأن هذه الإجراءات تمثل توازناً بين حماية النظام المالي وضمان العدالة الجنائية، وأوصت الدراسة بضرورة توحيد المفاهيم القانونية لمصطلحات "المتحصلات" و"الأموال محل الجريمة" وتعزيز التنسيق بين الجهات الأمنية والمالية لضمان تنفيذ فعال للتدابير التحفظية

المبحث الأول: الإطار القانوني القطري للإجراءات التحفظية ودور النيابة العامة

المطلب الأول: ماهية الإجراءات التحفظية وأنواعها ودور النيابة العامة القطرية في تنفيذها

تعد الإجراءات التحفظية أدوات قانونية مؤقتة تهدف إلى منع الجاني أو الغير من التصرف في الأموال المشتبه في صلتها بجريمة غسل الأموال، إلى حين استكمال التحقيقات والفصل النهائي في الدعوى، وهي تختلف عن العقوبات أو التدابير اللاحقة لأنها لا تفترض الإدانة، بل تقوم على مجرد وجود شبهة معقولة تستدعي حماية المال محل الجريمة. 1595

وفي القانون القطري، يمكن تصنيف الإجراءات التحفظية إلى ثلاثة أنماط رئيسية:

1. التجميد: وهو الإجراء الذي يمنع التصرف في الأموال أو نقلها أو تغيير حالتها دون الحاجة إلى نزع الحيابة الفعلية منها. ويستخدم عادة في المراحل الأولى للتحقيق عند الاشتباه فقط. 1596
2. الحجز التحفظي: يترتب عليه وضع المال محل الجريمة تحت يد السلطات، ومنع المالك من استغلاله أو التصرف فيه بأي شكل، وغالباً ما يصدر بأمر قضائي بناء على طلب النيابة العامة.
3. المنع من التصرف أو السفر: وهو إجراء مكمل يتخذ لضمان بقاء الجاني أو الأموال داخل الولاية القضائية، منعاً للتهريب أو الإخفاء. 1597

وقد أكد القانون القطري رقم (20) لسنة 15982019 المعدل بالقانون رقم (18) لسنة 2025 على أهمية هذه الإجراءات في المادة (9/30)، التي أوجبت على اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنسيق الجهود في جمع وتصنيف وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك الإجراءات التحفظية والمصادرة، وذلك في إطار تقييم المخاطر الوطني. 1599

دور النيابة العامة القطرية في إصدار وتنفيذ الإجراءات التحفظية

1594 عيسى طلال الضويحي، "الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، مجلة القانون والتنمية، جامعة الشارقة، المجلد 1، العدد 1 (2021).

1595 الضويحي، الإجراءات الجزائية، ص 21-24.

1596 المرجع نفسه، نفس الصفحات.

1597 الضويحي، الإجراءات الجزائية، ص 21-24.

1598 دولة قطر. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 19، بتاريخ 25-9-2019)، ص 3، تم

الاسترجاع من <https://tinyurl.com/27b855lj>، تمت الزيارة بتاريخ 14-10-2025.

1599 دولة قطر. قانون رقم (18) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 23، بتاريخ 11-9-2025)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/2ardbfqh>، تمت الزيارة بتاريخ 14-10-2025.

تعد النيابة العامة القطرية الجهة المركزية في مباشرة وتنفيذ أوامر التجميد والحجز والمصادرة، حيث يخولها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2019 المعدل بالقانون رقم (18) لسنة 2025 سلطة إصدار الأوامر التحفظية ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع الجهات المختصة مثل وحدة المعلومات المالية ومصرف قطر المركزي، كما أن النيابة مسؤولة عن تلقي الإخطارات والتقارير المتعلقة بالاشتباه في المعاملات المشبوهة والتحقيق في مصدر الأموال ومآلاتها بما يضمن سرعة التحرك للحيلولة دون تهريبها أو إخفائها، ويؤكد تقرير مجموعة العمل المالي (FATF) أن النيابة العامة في قطر تقوم بدور محوري في تنسيق إجراءات الحجز والمصادرة على المستوى الوطني وتبادل المساعدات القانونية المتبادلة مع الجهات النظرية في الخارج. 1600

المطلب الثاني: الأساس التشريعي للمصادرة في القانون القطري والجهات المختصة وآليات التنفيذ
أولاً: الأساس التشريعي للمصادرة في القانون القطري:

تعد المصادرة من أهم الأدوات التي تنهي مفعول الجريمة المالية وتعيد الأموال غير المشروعة إلى الدولة، وقد نص القانون القطري على المصادرة في أكثر من موضع باعتبارها تدبيراً قضائياً ينفذ بموجب حكم نهائي، وتشمل:

• المتحصلات المباشرة: أي الأموال الناتجة مباشرة عن ارتكاب الجريمة.

• العائدات غير المباشرة: كالأرباح الناتجة عن استثمار المال المغسول.

• الأموال أو الممتلكات ذات القيمة المعادلة: عند تعذر ضبط المال الأصلي محل الجريمة. 1601

وقد كرس المشرع القطري مبدأ "عدم السماح للجاني بالاحتفاظ بمتحصلات الجريمة بأي شكل"، وهو ما يتفق مع التوصية الرابعة من FATF التي تلزم الدول بتمكين سلطاتها من مصادرة جميع المتحصلات أو الممتلكات المستخدمة أو المقصودة للاستخدام في الجريمة، 1602 ويلاحظ أن المشرع القطري تبنى نهجاً متدرجاً في تطبيق المصادرة:

1. مرحلة التجميد المؤقت: تتم بناء على قرار من النيابة العامة أو المحكمة المختصة عند وجود شبهة قوية.

2. مرحلة المصادرة النهائية: تصدر بحكم قضائي بات بعد ثبوت الجريمة.

3. حالات المصادرة الموسعة: تمتد لتشمل الأموال التي يملكها الغير إذا ثبت علمه بالمصدر غير المشروع أو كانت قد نقلت إليه دون مقابل. 1603

ومن الضمانات الأساسية أن المصادرة لا تنفذ إلا بناء على حكم قضائي، كما تتيح القوانين القطرية للغير حسن النية التقدم بطلب استرداد أمام القضاء متى أثبت أنه اكتسب الحق في المال بطريقة مشروعة وبمقابل مناسب. 1604

ثانياً: الجهات المختصة:

1. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أعادت المادة (29) من القانون رقم 18 لسنة 2025 تشكيل اللجنة الوطنية برئاسة محافظ مصرف قطر المركزي وعضوية ممثلين من اثنتي عشرة جهة حكومية وتنظيمية (الداخلية، العدل، الخارجية، النيابة العامة، هيئة قطر للأسواق المالية، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، وغيرها). وتتولى اللجنة تنسيق السياسات ووضع الاستراتيجية الوطنية وتقييم المخاطر

1600 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المتبادل"، باريس، فرنسا، 2023، ص 73-75.

1601 المرجع نفسه.

1602 الشيماء مبارك خليفة الدوسري، "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية"، (رسالة ماجستير، جامعة قطر، 2020)، ص 65-66.

1603 دولة قطر. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 19، بتاريخ 25-9-2019)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/27b855lj>، تمت الزيارة بتاريخ 14-10-2025.

1604 الدوسري، مكافحة غسل الأموال، ص 65-66.

والإشراف على تبادل المعلومات بين السلطات المختصة، وتعد هذه اللجنة مظلة مؤسسية تضمن التكامل بين الإجراءات الوقائية (الرقابة والإبلاغ) والإجراءات التحفظية والقضائية، فضلاً عن متابعة الامتثال للمعايير الدولية. 1605

2. وحدة المعلومات المالية (FIU)

استحدث القانون المعدل لعام 2025 مادة جديدة (31) تمنح وحدة المعلومات المالية شخصية معنوية واستقلالاً وظيفياً ومالياً، مما يمكنها من تحليل البلاغات الواردة من المؤسسات المالية والمهنة غير المالية عن العمليات المشبوهة، وإحالتها إلى النيابة العامة.

وتعتبر الوحدة صلة الوصل بين القطاع المالي والسلطات القضائية، إذ تجمع البيانات وتصدر أوامر تجميد مؤقتة بالتنسيق مع النيابة، وتشارك في التقييم الوطني للمخاطر، ما يجعلها محوراً رئيسياً في تفعيل الإجراءات التحفظية. 1606

3. النيابة العامة والمحكمة المختصة

تعد النيابة العامة السلطة المركزية في تطبيق أوامر التجميد والحجز والمصادرة، ولها حق طلب المساعدة القانونية المتبادلة من الدول الأخرى في تتبع الأموال المحولة عبر الحدود.

أما المحاكم الجنائية فهي صاحبة الاختصاص الأصيل في إقرار المصادرة النهائية أو رفضها، بعد التحقق من مشروعية الإجراءات التحفظية وضمان حقوق الدفاع.

وقد خصصت في قطر دوائر قضائية متخصصة في القضايا المالية وغسل الأموال لضمان سرعة البت وتراكم الخبرة القضائية. 1607

المبحث الثاني: الضمانات القانونية والتعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال

المطلب الأول: الضمانات القانونية للإجراءات التحفظية والمصادرة

رغم أهمية المصادرة والتجميد في مكافحة غسل الأموال، فإنها تقيد حق الملكية والحرية الاقتصادية، لذلك وضع المشرع القطري جملة من الضمانات توازن بين مقتضيات الردع وحماية الحقوق:

1. الصادرة بأمر قضائي أو بقرار من النيابة مع رقابة لاحقة من القضاء.
 2. التحديد الزمني: يجب أن تكون الإجراءات مؤقتة ولا تستمر إلا بقدر الحاجة للتحقيق.
 3. إمكانية الطعن والاستئناف: يحق للمتضرر من أمر التجميد أو الحجز أن يتظلم أمام المحكمة المختصة.
 4. احترام مبدأ التناسب: بحيث لا يتجاوز الإجراء قيمة الأموال محل الشبهة أو يطل أموالاً مشروعاً بحته.
 5. حماية الغير حسن النية: لا يجوز مصادرة الأموال التي انتقلت إليه بعوض مشروع قبل العلم بالجريمة.
 6. التقيد بقريئة البراءة: فالإجراءات التحفظية لا تعني الإدانة، بل هي تدابير احترازية لحين الفصل. 1608
- لذا فإن فعالية الإجراءات التحفظية تعتمد على السرعة في إصدار أوامر التجميد، وتمكين النيابة من تتبع الأموال المشبوهة وتقييمها، ومنحها سلطة المنع من السفر عند الحاجة، وهو ما يتقاطع مع النهج القطري الذي يجيز إصدار أوامر فورية عند وجود شبهات قوية على أن تعرض لاحقاً على القضاء.

المطلب الثاني: التعاون الدولي واسترداد الأموال عبر الحدود

1605 دولة قطر. قانون رقم (18) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019. (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 23، بتاريخ 2025-9-11)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/2ardbfqh>، تمت الزيارة بتاريخ 2025-10-14.

1607 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المتبادل"، باريس، فرنسا، 2023، ص 73-75.

1608 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المشترك"، باريس، فرنسا، 2008، ص 52-55.

أقر القانون القطري مبدأ المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد والمصادرة الصادرة عن سلطات الدول الأخرى، شرط مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل وعدم تعارضها مع النظام العام القطري، وتقوم اللجنة الوطنية والنيابة العامة ووزارة الخارجية بأدوار مكملية في هذا الإطار، عبر التنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية كمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) والإنتربول، وتبادل المعلومات التنفيذية في القضايا العابرة للحدود، وفي حال صدور حكم نهائي من دولة أجنبية بمصادرة أموال تقع داخل قطر، يجوز للنيابة العامة القطرية تنفيذ القرار بعد استيفاء الإجراءات القانونية وموافقة القضاء المختص، وبالعكس يمكن لقطر أن تطلب من دولة أخرى تجميد أو مصادرة أموال ناتجة عن جريمة واقعة داخل أراضيها. 1609

دور النيابة العامة في طلب المصادرة وتحريك الدعوى الجنائية

تمثل النيابة العامة الركيزة الأساسية في تحريك الدعوى الجنائية المتعلقة بجرائم غسل الأموال، حيث تختص قانوناً بتقديم طلبات المصادرة القضائية أمام المحاكم المختصة ومتابعة تنفيذها بعد صدور الأحكام النهائية، كما تمارس دورها في تتبع الأموال المتحصلة من الجريمة داخل قطر وخارجها وطلب المساعدة القانونية المتبادلة لاستردادها بالتنسيق مع الدول الأخرى. 1610

كما أن النيابة العامة هي الجهة المخولة قانوناً بمراقبة مشروعية الإجراءات التحفظية وضمان احترام حقوق الدفاع أثناء تطبيقها، وهو ما يعكس توازن المشرع القطري بين حماية النظام المالي وضمان العدالة. 1611

المبحث الثالث: المقارنة بين التجربة القطرية والتشريعات العربية والدولية في مكافحة غسل الأموال والمصادرة
تعد المقارنة القانونية أداة مهمة لفهم الاتجاه العام في تطوير التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، وتقدير موقع القانون القطري ضمن الإطارين العربي والدولي، وتظهر الدراسة أن التشريعات في الجزائر والإمارات وقطر، رغم انطلاقتها من خصوصيات قانونية مختلفة، إلا أنها تتقاطع في الأهداف الجوهرية المتمثلة في الوقاية، الردع، واسترداد المتحصلات.
المطلب الأول: المقارنة مع التجربة الجزائرية والإماراتية
أولاً: التجربة الجزائرية:

اعتمد المشرع الجزائري قانوناً متقدماً في مكافحة غسل الأموال، من خلال الأمر رقم 01/05 المعدل والمتمم في 13 فبراير 2012، الذي تضمن مجموعة من الآليات الوقائية والكشفية والجزائية، وقد أوضحت الباحثة قيشاح نبيلة (2015) أن المشرع الجزائري أولى اهتماماً خاصاً بالشق الوقائي عبر إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإبلاغ خلية الاستعلام المالي عن أي عمليات مشبوهة، حتى لو تعارض ذلك مع واجب السر المهني. 1612

1. الأسس العامة للتجريم:

يرى التشريع الجزائري أن تبييض الأموال هو "إخفاء أو تمويه حقيقة أموال غير مشروعة لإظهارها بمظهر مشروع"، وهو تعريف يتوافق مع الفقه الدولي الواسع، وقد استند إلى اتفاقية فيينا لعام 1988 وإعلان بازل كمرجعين أساسيين، ليشمل كل الأموال الناتجة عن جرائم منظمة، وليس فقط المخدرات كما كان سابقاً. 1613

2. الآليات التحفظية والمصادرة:

1609 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المتبادل"، ص 155-156.

1610 عبد الله يوسف العبيدي، "إضاءات على القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر"، المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 4 (2023): ص 1743-1744.

1611 الدوسري، مكافحة غسل الأموال، ص 65-66.

1612 نبيلة قيشاح، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، ص 242.

1613 نجاة صالحي، "الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، 2011)، ص 7-8.

أنشأ المشرع الجزائري خلية الاستعلام المالي كجهاز متخصص في تلقي الإخطارات عن العمليات المشبوهة، ومتابعتها إلى حين اتخاذ القرار بشأن التجميد أو الإحالة القضائية، كما منح القضاء صلاحية مصادرة الأموال المغسولة والأدوات المستخدمة في الجريمة، بالإضافة إلى الأموال ذات القيمة المعادلة، وذلك لحماية النظام المصرفي من الاستغلال. 1614

3. أوجه التشابه والاختلاف مع قطر:

• تشابه: كلتا الدولتين أنشأتا جهازاً متخصصاً (الخلية المالية في الجزائر ووحدة المعلومات المالية في قطر)، وفرضتا التزامات إبلاغ إلزامية على البنوك.

• اختلاف: القانون القطري ركز أكثر على التنسيق المؤسسي المركزي عبر اللجنة الوطنية، بينما ركز التشريع الجزائري على الإخطار الفردي المباشر من المؤسسات المالية إلى الخلية المالية، كما أن قطر أضافت بوضوح مبدأ التقييم الوطني للمخاطر الذي لم يكن منصوصاً عليه بوضوح في النص الجزائري.

ثانياً: التجربة الإماراتية:

تناول الباحث عيسى الضويحي الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة، موضحاً أن الإمارات تبنت نهجاً قائماً على التحري السريع والتجميد الوقائي، إلى جانب مصادرة الأموال محل الجريمة بعد الإدانة. 1615

1. طبيعة الإجراءات التحفظية:

أبرز ما يميز التشريع الإماراتي هو السماح للنيابة العامة بإصدار أوامر فورية بالتجميد والمنع من السفر دون إذن مسبق من القضاء، متى توافرت مؤشرات جديدة، على أن يعرض القرار لاحقاً على المحكمة للمصادقة، كما أجاز القانون تتبع الأموال وتحليلها وتقييمها وصولاً إلى إمكانية تجميدها أو مصادرتها حتى في مرحلة التحقيق الابتدائي. 1616

2. المصادرة:

أكد المشرع الإماراتي على وجوب مصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من الجريمة، وكذلك الأدوات المستخدمة في ارتكابها، وأجاز للقضاء تجميد الأموال في الخارج بالتعاون الدولي، كما نص على حماية الغير حسن النية، ووضع آلية لإدارة الأموال المحجوزة والمجمدة عبر لجنة قضائية خاصة. 1617

3. مقارنة بالتجربة القطرية:

تشابه قطر والإمارات في جوانب عديدة:

- اعتماد نموذج "النيابة المركزية" ذات الصلاحية في التجميد والتحفظ.
 - التنسيق الوثيق بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية.
 - الاعتراف بأهمية التعاون الدولي وتنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية.
- أما الفارق الجوهرى، فيكمن في أن القانون القطري لعام 2025 أعطى استقلالية قانونية كاملة لوحدة المعلومات المالية، بينما ما زالت نظيرتها في الإمارات تتبع المصرف المركزي إدارياً، كما ركز القانون القطري على آليات المتابعة بعد المصادرة لضمان إعادة توظيف الأموال في أغراض التنمية أو تعويض المتضررين.

المطلب الثاني: الاتجاهات الدولية وأوجه المقارنة التحليلية العامة و خلاصات المقارنة
أولاً: الاتجاهات الدولية:

1614 نبيلة قيشاح، آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري، ص 242.

1615 عيسى طلال الضويحي، "الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، ص 23.

1616 المرجع نفسه، ص 22-23.

1617 المرجع نفسه، ص 28.

تمثل توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) المرجعية الأساسية لجميع التشريعات الوطنية، وقد أقرت أول مرة عام 1990 وعُدلت عام 2012، وأحدث نسخة صدرت في مارس 2022،

وتلزم هذه التوصيات الدول الأعضاء بتبني منظومة شاملة تشمل التجريم، المصادرة، الرقابة، التعاون الدولي.

1. أبرز التوصيات ذات الصلة بالمصادرة والإجراءات التحفظية:

• التوصية رقم (4): تنص على تمكين السلطات المختصة من مصادرة المتحصلات والأدوات المستخدمة في غسل الأموال أو الممتلكات ذات القيمة المعادلة، حتى دون إدانة في بعض الحالات.

• التوصية رقم (29): تشدد على ضرورة إنشاء وحدات مستقلة للمعلومات المالية ذات صلاحيات تحليل وإحالة.

• التوصية رقم (30): تخصصت في التنسيق بين سلطات إنفاذ القانون، وتدعو إلى وجود سياسات وطنية موحدة. 1618

• التوصية رقم (38): تلزم الدول بإنشاء آليات فعالة لتبادل أوامر المصادرة والمساعدة القانونية المتبادلة. 1619

2. مدى التوافق القطري مع FATF:

القانون القطري رقم (18) لسنة 2025 ينسجم بدرجة عالية مع هذه التوصيات من حيث:

• اعتماد منهج قائم على تقييم المخاطر.

• توسيع نطاق المصادرة ليشمل الأموال المماثلة في القيمة.

• تعزيز استقلال وحدة المعلومات المالية.

• إدماج التنسيق المؤسسي في لجنة وطنية برئاسة المصرف المركزي.

وقد صنفت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FATF) دولة قطر ضمن الدول التي أحرزت تقدماً ملحوظاً في الالتزام الفني، خاصة في مجال الرقابة المالية والمصادرة، وفق تقارير 2023 و 2024. 1620

ثانياً: أوجه المقارنة التحليلية العامة

المقارنة	قطر	الإمارات	الجزائر	المعايير الدولية (FATF)
الجهة المركزية	اللجنة الوطنية ووحدة المعلومات المالية	وحدة المعلومات المالية (تتبع المصرف المركزي)	خلية الاستعلام المالي	توصي بوجود وحدة مستقلة
التجميد والتحفظ	بأمر من النيابة أو القضاء، بإشراف اللجنة	تجميد فوري من النيابة مع رقابة لاحقة	إلزام البنوك بالإبلاغ والتجميد عند الشبهة	يوصي بالتجميد الفوري وفقاً للمخاطر
المصادرة	قضائية نهائية وتشمل الأموال المماثلة	مصادرة الممتلكات والأموال حتى في الخارج	تشمل الأموال محل الجريمة والأدوات	مصادرة ممتلكات ذات القيمة المعادلة
الضمانات القانونية	الطعن والتظلم، حماية غير حسن النية	حق التظلم ووجود لجنة قضائية	حماية سرية المعاملات، رقابة قضائية محدودة	ضرورة التناسب وضمأن حقوق الغير
التعاون الدولي	معاملة بالمثل وتنفيذ أوامر أجنبية	اتفاقيات ثنائية وإقليمية نشطة	محدود نسبياً	تعاون قانوني متبادل واسع

1618 فاتف، (2022-2012)، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح"، باريس، فرنسا، 2022، ص 8-24.

1619 المرجع نفسه، نفس الصفحات.

1620 فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر - تقرير التقييم المشترك"، باريس، فرنسا، 2025، ص 15-19.

يتضح من المقارنة أن التشريع القطري هو الأكثر توازناً بين الصرامة الإجرائية والضمانات القانونية، فهو يجمع بين المركزية المؤسسية (اللجنة الوطنية)، والاستقلالية التنفيذية (وحدة المعلومات المالية)، والمرونة القضائية في التجميد والمصادرة. كما أن التطوير المستمر جعل قطر نموذجاً إقليمياً في تطبيق مبدأ "المنهج القائم على المخاطر"، الذي يعد حجر الأساس لأي سياسة ناجحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثاً: خلاصات المقارنة

1. المنهج القطري يقوم على فلسفة مؤسسية متكاملة تجمع بين الوقاية، الرقابة، والمصادرة القضائية، وتضمن الشفافية عبر تقييم دوري للمخاطر الوطنية.
 2. المنهج الجزائري يركز على دور المؤسسات المالية في الإبلاغ والامتثال، مع ضعف في التنسيق المؤسسي المركزي.
 3. المنهج الإماراتي يركز على السرعة الإجرائية والمرونة في التجميد والتحفيز الفوري.
 4. المنهج الدولي (FATF) يمثل الإطار المرجعي الذي يلزم الدول بإدماج المصادرة ضمن منظومة العدالة المالية، مع تطوير التعاون عبر الحدود.
- وبذلك يمكن القول إن قطر استطاعت أن تمزج بين الكفاءة الإجرائية والانضباط القانوني، لتصبح منظومتها أقرب إلى النموذج الدولي الأمثل، خصوصاً بعد تعديلات 2025 التي وسعت صلاحيات اللجنة الوطنية ووحدة المعلومات المالية ووضعت المصادرة في إطار مؤسسي يحقق التوازن بين المصلحة العامة وحقوق الأفراد.

نتائج البحث

بعد استعراض وتحليل الإطار التشريعي والمؤسسي القطري في مجال المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال، يمكن القول إن دولة قطر استطاعت خلال السنوات الأخيرة بناء منظومة قانونية متقدمة تواكب التطورات الدولية وتستجيب لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

لقد أظهر القانون رقم (18) لسنة 2025 — المعدل لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019 — نقلة نوعية في بنية النظام الوطني من حيث التنسيق المؤسسي، والاستقلالية الوظيفية، والشفافية الإجرائية، فقد وسع من اختصاصات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنح وحدة المعلومات المالية شخصية معنوية واستقلالاً إدارياً ومالياً، مما عزز قدرتها على أداء دورها التحليلي والرقابي.

وأظهرت الدراسة أن الإجراءات التحفظية — مثل التجميد والحجز والمنع من التصرف — تشكل خط الدفاع الأول في مواجهة الجرائم المالية، إذ تمنع تهريب الأموال وتضمن بقاءها تحت سيطرة السلطات إلى حين الفصل القضائي، أما المصادرة، فهي الأداة النهائية لاسترداد العائدات غير المشروعة، وقد تبنى المشرع القطري نهجاً موسعاً فيها يشمل المتحصلات المباشرة وغير المباشرة والأموال ذات القيمة المعادلة، وهو ما يعكس فهماً دقيقاً لطبيعة الجريمة المالية الحديثة.

كما أكدت المقارنة مع التشريعين الجزائري والإماراتي أن قطر تمثل نموذجاً متوازناً يجمع بين الصرامة الإجرائية والضمانات القانونية، فهي تطبق المصادرة القضائية وفق معايير العدالة الإجرائية، وتتيح للمتضررين حق التظلم والطعن، وتحمي حقوق الغير حسن النية، أما على الصعيد الدولي، فقد تبين أن المنظومة القطرية تتوافق بدرجة عالية مع التوصيات (4) و(29) و(30) و(38) من توصيات FATF، لا سيما في مجالات التنسيق المؤسسي والمساعدة القانونية المتبادلة واستقلال وحدة المعلومات المالية.

كما أثبت البحث أن المنهج القطري في مكافحة غسل الأموال يقوم على رؤية استراتيجية تركز على الحوكمة، والشفافية، والرقابة الوقائية، وأن المصادرة والإجراءات التحفظية لم تعد مجرد تدابير جنائية، بل أصبحت أدوات وقائية وردعية تسهم في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر المالية العابرة للحدود.

التوصيات

استناداً إلى نتائج التحليل والمقارنة، يوصي البحث بما يلي:

ضرورة توفير كوادرات متخصصة في التحليل المالي والتحقيق الجنائي داخل وحدة المعلومات المالية والنيابة العامة، مع دعمها بوسائل تقنية متطورة لمتابعة الأموال الرقمية والأصول المشفرة.

1. إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية توضح إجراءات التجميد والحجز والتحفيز والمصادرة، وتحدد الجهة المسؤولة عن إدارة الأموال المصادرة وضوابط التصرف فيها بعد الحكم.

2. إنشاء قاعدة بيانات وطنية مشتركة بين المصرف المركزي والنيابة العامة والجمارك وهيئة الأسواق المالية لتبادل المعلومات الفورية حول المعاملات المشبوهة.

3. إبرام مزيد من اتفاقيات المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الشريكة، وتفعيل آليات استرداد الأموال المهربة عبر قنوات دبلوماسية وقضائية فعالة.

4. تنظيم برامج تدريبية مستمرة للمؤسسات المالية والمهنيين غير المالية (كالمحامين والمحاسبين ووكلاء العقارات) لتعزيز التزامهم بإجراءات العناية الواجبة والإبلاغ عن الشبهات.

5. تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل ثلاث سنوات، بما يضمن تحديد القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر وتوجيه الرقابة نحوها.

6. نشر تقارير دورية من اللجنة الوطنية حول حصيلة المصادرات والإجراءات التحفظية المنفذة، بما يعزز ثقة المجتمع ويظهر التزام الدولة بمبدأ المساءلة.

❖ قائمة المراجع

أولاً: التشريعات القطرية

1. دولة قطر. قانون رقم (18) لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادر بالقانون رقم (20) لسنة 2019، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 23، بتاريخ 2025-9-11)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/2ardbfqh>، تمت الزيارة بتاريخ 2025-10-14.

2. دولة قطر. قانون رقم (20) لسنة 2019 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، (الجريدة الرسمية القطرية: العدد 19، بتاريخ 2019-9-25)، ص 3، تم الاسترجاع من <https://tinyurl.com/27b855lj>، تمت الزيارة بتاريخ 2025-10-14.

ثانياً: الدراسات الأكاديمية

3. أبو موسى، غسان. "مخاطر غسل الأموال". صندوق النقد العربي - كتيبات تعريفية، العدد 9، 2021.

4. إقلولي، محمد. "عن طبيعة العلاقة بين تبييض الأموال والجريمة المنظمة". المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 14، العدد 1، 2019.

5. حلمي، خالد سعد زغلول. "مكافحة جرائم غسل الأموال في التشريع المقارن". مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، المجلد 14، العدد 89، 2015.

6. الدوسري، الشيماء مبارك خليفة. "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الجمعيات والمؤسسات الخيرية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، 2020.

7. الضويحي، عيسى طلال. "الإجراءات الجزائية الخاصة بملاحقة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب". مجلة القانون والتنمية، جامعة الشارقة، المجلد 1، العدد 1، 2021.

8. العبيدلي، عبد الله يوسف. "إضاءات على القانون رقم (20) لسنة 2019 بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر". *المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 4، 2023.*
9. قيشاح، نبيلة. "آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال في التشريع الجزائري"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسي، المجلد 2 العدد 4، 2015.*
10. صالح، نجاه. "الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.
11. مرزه، أميره عبود. "جريمة غسل الأموال وتأثيرها على اقتصاد الدولة". *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 8، العدد 2، 2020.*
12. النتشة، دانة نبيل شحدة. "الوسائل الدولية في مكافحة جريمة غسل الأموال". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2018.
13. النقرش، أمجد. "البنيان القانوني لجريمة غسل الأموال". *القانونية، العدد 5، 2016.*
- ثالثاً: المراجع الدولية
14. فاتف، (2012-2022)، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح"، باريس، فرنسا، 2022.
15. فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر – تقرير التقييم المتبادل"، باريس، فرنسا، 2023.
16. فاتف، "تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولة قطر – تقرير التقييم المشترك"، باريس، فرنسا، 2008.
17. فاتف، "المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح"، باريس، فرنسا، 2025، ص 15-19.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



EuroPub
Directory of Academic
and Scientific Journals

دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



Scilit
Structuring
information
for literature

منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



Dimensions
A Digital Science Solution

قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



Eurasian
Scientific
Journal
Index
www.ESJIndex.org

قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



ReadCube
Research discovery
and reference
management platform

منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER

منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



Semantic Scholar
AI-Powered
Research Discovery

منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



BASE
Bielefeld Academic Search Engine

محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



Scientific Research
An Academic Publisher

مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



Academic
Resource
Index
ResearchBib

قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
الISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



IMIST
المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني

المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



ICI World of Journal

مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات

تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شفاء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجدعان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروف : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثّل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية و السياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثّل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com

مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوري دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع